# المواطنة، مقوماتها ومقتضياتها

إعداد: د سعيد مقدم، أمين عام مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي

**تمهيد:**

تتسابق المجتمعات المعاصرة على كسب الحياة والفعالية، وهي تدرك جيدا أن الوصول إلى ذلك مرهون بقدرة المجتمع على إدارة ذاته في أمن وطمأنينة وسلام، إدارة تتطلب مشروعا سياسيا بالعمق بإمكانه إنتاج دولة وسلطة قادرة على تمثيل الكل الإنساني والوطني باحترافية وحيادية تتجسد على أرض البقاء والبناء والتقدم. وفي هذا السياق يتدرج مفهوم المواطنة كلبنة أساسية لهذا المشروع الاجتماعي والسياسي الوطني المتناغم المتفاعل، كونها تقوم على أساس الاعتراف والتكافؤ والمشاركة والحريات المسؤولة والهادفة.

**1) مفهوم المواطنة ومقوماتها في المجتمع:**

المواطنة منظومة من الحقوق والواجبات الملتصقة بمشاعر الانتماء للوطن، والولاء للمجتمع بمكوناته كافة. شأنها في ذلك شأن الوطن، فهو ليس مجرد أرض وُلدنا فيها وقد نُدفن بها كما قد دُفِنَ بها من سبقنا، بل هو هوية يشرفنا حملها والتباهي بها، ولذلك فإن العلاقة بين المُواطن والمجتمع وبين الوطن ومتطلبات المواطنة، علاقة عضوية مترابطة تحتاج إلى نموذج مجتمعي إنساني واع قادر على التمتع بما له من حقوق كإنسان ومُواطِن، والإيفاء بهذه الصفة، بما عليه من واجبات يظطلع بها في مجتمعه[1].

إن المواطنة الفعالة هي العمود الفقري للمشروع الحضاري الديمقراطي، باعتباره الضامن لإنتاج فاعلية اجتماعية تصاعدية في كنف الانصهار والانسجام بعيدا عن الإقصاء والتهميش والإكراه والحجر. واعتبارا لذلك كان المجتمع الديمقراطي، هو ذلك المجتمع المتناغم في تشكيلاته الهادفة لإقرار المصالح المشتركة للمجتمع الإنساني الممتلىء أصالة وسيادة ووَعيا لذاته وأدواره ومسؤولياته، مجتمع ينبذ الاحتكار السياسي للحياة العامة، قائم على الاختيار والقانون، لا مجتمع القوة والاستبداد، مجتمع يقوم على المواطنة الديمقراطية. فالمجتمع هو المؤسسة الحاصلة من اجتماع مجموعة بشرية تعيش في بيئة واحدة يتألف بينها الترابط من جهة القيم والآداب، والمصالح المشتركة تنتج عنها حياة اجتماعية، تتلاءم وكينونة المخلوق البشري، كاجتماعي بطبعه ومدني ببديهته.

**2) مقتضيات المواطنة:**

إن انخراط الأشخاص في المؤسسة الاجتماعية يقتضي منهم التفاعل بينهم من جهة الأفكار، المشاعر، الأحاسيس، الحاجات والمصالح المتبادلة، التي تنتج عنها الروح الجماعية كوجود حقيقي. وهذا التفاعل يتطلب بدوره الفعالية الموسومة بسمات سلوكية حضارية، قادرة على التعامل مع الشأن العام في كنف الاحترام والتعاون والتكامل والانسجام، بهدف تحقيق مشروع المجتمع المنشود. فلا يمكن أن نتصور نشوء أية فاعلية إنسانية أو وطنية حقيقية في ظل المواطنة الدكتاتورية والاستبداد الخانق للحرية. كما أن الإرادة المحرومة من التعبير والمشاركة في تسيير الشأن العام، وصنع القرار كمقوم من مقومات المواطنة لا يمكن أن تساعد على الإبداع والإنتاج والفاعلية، فالمواطنة الحقة تعني التكافؤ والمشاركة وهي الأساس الواهب لإمكانات النمو الفعال صوب التكامل الوطني كرافد من روافد الفاعلية المتواصلة، بل ومؤشر من مؤشرات النهوض والتقدم المجتمعي العام الذي يؤسس مشروع كيان المجتمع على الاعتراف والمشاركة والحرية والإرادة[2].

---

(1) ضياء الحصاني.
رابطة الرافدين لحقوق الإنسان. جريدة الصباح، المواطنة و الشخصية الفاعلة.
http/www.alsabaah.com/paper.php.source=akbar.mlf=interpage,sid=32157

(2) مشار إلى ذلك في م[illegible]ة الأستاذ حسين درويش العادلي. الإسلام و الديم[illegible]طية- المواطنة الديمقراطية و الفاعلية الاجتماعية.
انترنت(1) [illegible].com abuhabib

إن ترسيخ الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن الواحد يتطلب التسبيب بمفهوم المواطنة التي تعني المساواة بين البشر، و ينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي وَ وظيفته عن طريق كفاءته وقدراته ونزاهته، وليس عن طريق موقعه في السلم المناطقي والعشائري والطائفي، فالمجتمعات السائرة في طور الانتقال مطالبة بالعمل على تأسيس مفهوم جديد للمواطنة يقوم على أساس استكمال بناء مؤسسات المجتمع المدني، والاعتراف بأهمية دور الفرد، واحترام الرأي والرأي الاخر، وأن يصار إلى ترسيخ قيم التسامح والتكافؤ والتكافل بين المجتمع. وهو ما يتماشى ونواميس الكون، وقوانين التطور، مستلهمين ذلك من موروثنا الخالد وسيرة أسلافنا العظام، وجوهرة شريعتنا السمحاء [1]. فمفهوم المواطنة، في تنام مُطرَد وإشعاع متواصل، فأصبح من المفاهيم الرئيسية في الفكر الليبرالي منذ تبلوره في القرن 17 كنسق للأفكار والقيم، ثم تطبيقه في الواقع الغربي في المجالين الاقتصادي والسياسي في القرنين التاليين، وما ترتب على ذلك من آثار على التنظيمات الاجتماعية، والعلاقات الإنسانية في القرن 20 ثم مطلع هذا القرن.

وإذا كانت الليبرالية عند نشأتها قد تمحورت حول فكرة الحرية الفردية والعقلانية، وتقوية مركز الفرد في مجتمع سياسي قام على قواعد عصر النهضة وأبنية اجتماعية حاضنة وقوية، فإن مفهوم المواطنة قد تطور وتحور عبر مسيرة الليبرالية ليرتكز حول خيارات الفرد المطلقة، وهواه كمرجع للـخيارات الحياتية والسياسية اليومية في دوائر العمل، والمجتمع المدني، والمجال العام، ووَقت الفراغ، ليصبح "**المفهوم المفتاح**" الذي لا يمكن فهم الليبرالية وَجوهرِها دون الإحاطة بأبعاده المختلفة وتطوُراته الحادثة المستجدة، حيث يستبطن تصورات الفرد والجماعة، والرابطة السياسية، ووظيفة الدولة، والعلاقات الإنسانية، والقيم والأخلاق[2].

ومع مرور الوقت عرف مفهوم المواطنة تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه ودلالته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي القانوني كما ساد سابقا، بل أن القراءة لهذا المفهوم في الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة أصبحت تدل على عودة الاهتمام بمفهوم "**المواطنة**" في حقل النظرية السياسية، بعد أن طغى الاهتمام بدراسة مفهوم "**الدولة**" مع نهاية الثمانينات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أبرزها **الأزمة** التي تتعرض لها فكرة الدولة القومية التي مثلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة، وذلك نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين. أهمها:

- تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف، بل والإبادة الدموية ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث، بل أيضا في قلب العالم الغربي أو على يد قواه الكبرى، بدءا من الإبادات النازية، والنووية في هيروشيما، والجزائر، والإبادة الصربية للمسلمين، والأمريكية للعراقيين وللأفغان والإبادة الجارية في فلسطين.
- بروز فكرة العولمة التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود، وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية، والحاجة إلى مراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، من ناحية أخرى، وكلها مستويات شهدت تحولا عميقا.

### 3) المواطنة وتفاعلها في مجتمعاتنا العربية والنامية:

مفهوم المواطنة يطرح العديد من الإشكاليات التي تهم العقل العربي والمسلم، وبصفة أعم في العالم الثالث ككل؟ اعتبارا لكون الفكر الليبرالي لم يقتصر على تأسيس تجارب ديمقراطية في العالم الغربي فقط؟ بل يطرح نفسه الآن وبشكل شبه منفرد كبديل للواقع السياسي والفكري في دول العالم الثالث، ومن بينها البلدان العربية والإسلامية، التي تشهد تحولا تدريجيا نحو الديمقراطية، وبناء دولة القانون والحق، فخيار المواطنة صار مثاليا، تروج له الرأسمالية الليبرالية في الدول غير الغربية، ويتم تقديمها كحل لمشكلات الجنوب "على طريق التقدم" المرهون بتحول الرابطة السياسية إلى أبعاد حداثية.

---

(1) الوطنية والوحدة المواطنة/ العربي التجديد.
http:www.arabrenewal.com/index.phprd=A10=478

(2) الوطنية و الوحدة المواطنة/ العربي التجديد.
http :www.arabrenewal.com/index.phprd=A10=478

ولعل ما تعرفه الأمة العربية حاليا من تأثيرات متجاذبة قوية لخير دليل، ليس بفعل العولمة وانعكاسها على مجتمعاتنا فحسب، ولكن لتنفيذ استراتيجية بعيدة المدى، تمهد لبسط النفوذ، وإملاء وصفات نوعية مدروسة، تمس الهوية والانتماء والمرجعيات والحضارة ككل، في إطار ما اصطلح على تسميته بخريطة الشرق الأوسط الكبير، أي تشمل منطقتي المشرق والمغرب العربيين.

**4) البحث عن دلالات المواطنة المرجوة في مجتمعاتنا**

كم هي الإشكاليات بخصوص دلالات المواطنة وتلاؤمها ومرجعيات مجتمعاتنا مطروحة بقوة في الأدبيات المعاصرة، بفعل ما أفرزه تنوع المفاهيم، والبيئة المتغيرة، والاحتياجات المتزايدة؟، هل نبحث عن مواطنة قانونية شكلية متساوية ذات بعد واحد، أم على مواطنة مركبة عادلة، اجتماعية، ديمقراطية، ثقافية في ظل مشروع حضاري إنساني؟ أم على مواطنة تتحدث عن الحرية والمساواة والجسد السياسي، والعدل والشورى، أم على مواطنة تتحدث عن اختزال القيم السياسية في حرية الجسد وتفكيك المجتمع لصالح نوع ضد نوع آخر، أو ثقافة ضد أخرى، ونفي التجاوز في الإنسان والتاريخ وإعلاء سياسات الجسد واللذة على الجسد السياسي، والخير العام والقيمة الإنسانية؟ أم على مواطنة في أي سياق مكاني؟ مواطنة التنوير والليبرالية في المدن الاجتماعية ذات الطابع الثقافي والمسافات الإنسانية، أم على مواطنة المدن الرأسمالية العالمية السرطانية المعادية للمجتمع، والقائمة على "التجمع" الذي يحسب حسابات الاقتصاد وتدويله، قبل حسابات الهوية والجماعة والثقافة؟ أم أخيرا، على مواطنة التدافع من أجل الغايات الإنسانية، والنفع العام، والسعي في دروب التطور الاجتماعي التاريخي، وصولا إلى إعادة تشكيل الخاص والعام وتحديد مفهوم المواطنة في كل تصوراته السابقة؟.

هي جملة من الأسئلة التي تظل مطروحة، كمساحات للاجتهاد؟ وفضاءات جديدة، ومساحات فكرية مرنة محورها الإنسان.

فالمواطنة، علاوة على الجنسية والانتماء، تعني إمكانية تدخل المواطن في اقتراح وصياغة القرار، وفي تدبير وتسيير كل من الشأنين المحلي والعام، كما في تقاسم السلطة وتداولها والرقابة عليها، وذلك بمساواة في الحقوق والمسؤوليات مع المواطنين الآخرين[1].

وكما هو الحال بخصوص "المواطن" فإن المواطنة، ليست مجرد صفة لوضعية تطلق فيها النصوص القانونية لدولة ما تسمية، "مواطنين على الأفراد الذين يحملون جنسيتها"، وتوجد بينهم مجموعة من القواسم المشتركة. كعملية المشاركة النشيطة، والعادلة لهؤلاء المواطنين في الحياة السياسية لجماعتهم ودولتهم، وإنما أيضا، هي نوع من الفعل الذي يجسد هذه المشاركة، ولأنها كذلك، هي والديمقراطية سيان في هذا الصدد.

**5) نماذج عن معاني المواطنة في المواثيق الدولية والدستور الجزائري:**

تعتبر الانتخابات والاستفتاءات شكل من أشكال المشاركة التي تعكس سيادة الشعب، وتعبر في نفس الوقت عن المواطنة، من ذلك ما ورد في البند الثالث من المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث يؤكد على أن تكون "نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافيء من حيث ضمان حرية التصويت". كما يؤكد من البندين الأول و الثاني من نفس المادة على حق المواطن في المشاركة في تقلد الوظائف العامة للبلد إما مباشرة، وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية.

وذلك علما بأن المشاركة لا تتوقف عند حدود التسجيل في القوائم الانتخابية والتصويت، بل تتعداها إلى التساؤل حول كفاءة النظام الانتخابي السائد وطرقه وأساليبه، وأشكاله مقارنة مع غيره، وبناء على الحاجات الفعلية التي راكمها المسار الديمقراطي، وحول كفاءة السياسات الجارية والعلاقة المؤسسية وغيرها التي تربط بين المواطن والسلطة.

إلى جانب السيادة، تعتبر كل من الحرية والأمان والتضامن، خاصيات أساسية بدونها لا يكون لتلك المشاركة المتساوية، أي المواطنة، أي معنى على أرض الواقع.

(1) المواطنة بين مثاليات الجماعة و أساطير الفردانية. http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2002/05/article2.shtml

إن الحرية كحق طبيعي من زاوية ممارسته للنشاط الاجتماعي والسياسي، تحقق أرقى وضع لمساهمة الأفراد في مناقشة قضاياهم وفي معالجة المشكلات التي تهم مجموعاتهم ودولتهم وكذا علاقات البشرية ومصيرها، ولذلك فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يخصص معظم مواده للحقوق السلبية التي تتجه نحو حماية المواطن من أي اعتداء تقوم به الدولة أو أية مجموعة منظمة أخرى ضد حرياته الفردية (المواد من 2 إلى 18) أو حرياته العامة (المواد من 19 إلى 21).

وهي الحريات التي تنص عليها بشكل تفصلي، آمر وملزم، المواد من 2 إلى 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويعتبر الحق في الحياة وفي الشخصية القانونية، وفي التنقل والتجمع السلمي، وفي المساواة أمام القانون والقضاء، ونبذ كل دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، أو إنكار حق الأقليات الوطنية في "تمتع بثقافتهم أو الإعلان عن ديانتهم وإتباع تعاليمها أو استعمال لغتهم "شرطا أساسيا للإقرار بالمواطنة ولضمان ممارستها. وهي ما عملت السلطات الجزائرية على تبنيها كمبادئ أساسية تضمنا ميثاق الأمم المتحدة وتم النص عليها صراحة في دستورها الصادر عام 1989 المعدل

والمصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 من ذلك مثلا:

- اعتبار اللغة الأمازيغية لغة وطنية،
- واعتبار السلطة التأسيسية ملك للشعب، يمارسها الشعب عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين (م7)،
- واختيار الشعب لنفسه مؤسسات تعمل على تحقيق جملة من الأهداف منها مثلا:

▪ حماية الحريات الأساسية للمواطن، والازدهار الاجتماعي والثقافي للأمة.

▪ القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

▪ امتناع المؤسسات على القيام بالممارسات الإقطاعية، والجهوية والمحسوبية(م9).

وبخصوص المجالس المنتخبة اعتبرها المؤسس الجزائري قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية(م16)."

فتساوي المواطنين أمام القانون مبدأ دستوري لا يسمح وفقا للمادة 29 من الدستور الجزائري، "تذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق، أو الجنس أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي.

كما يضمن الدستور للمواطن الجزائري حقه في المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (م31) بل اعتبر الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، وهي تراث مشترك بين جميع الجزائريين والجزائريات واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته. ومن ثم كان من حق أي مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتَخَب (م50) كما يتساوى جميع المواطنين فيتقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون (م51). من ذلك الحق في أن ينتخب لرئاسة الجمهورية إذا ما توفرت فيه الشروط الدستورية والقانونية السارية المفعول.

وفي المقابل فإن المواطنة تقتضي التزام المواطن سواء أكان فردا أو عضوا في هيئة من هيئات المجتمع بواجبات ومسؤوليات تجاه المواطنين الآخرين، والمجتمع الذي ينتمي إليه وتجاه الجماعة الكونية.

فكل مواطن مطالب مثلا: بأن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية (م62) كالدفاع عن الوطن وأداء الضريبة، وتمويل التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية، وواجب الآباء القيام بواجب تربية أبنائهم ورعايتهم، وواجب الأبناء القيام بالإحسان إلى آبائهم ومساعدتهم.

إن الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هي من الأولويات الواجب تحقيقها لتجسيد وترسيخ المواطنة في مجتمع ما، فالدولة العاملة هي تلك التي

تعطي الأسبقية للتنمية والديمقراطية وحقوق الانسان وبالتالي إلى المواطنة التي أصبحت تحتل في المجتمعات المعاصرة مكان الصدارة في الأدب السياسي والاجتماعي والسيكولوجي والاقتصادي لارتباطها أساسا بمطالب التنمية البشرية منها أو المادية، وهو المسعى الذي عملت الجزائر في الآونة الأخيرة على تحقيقه بعون الجميع إن شاء الله